سياسة الكنترة الرومانية وأثرها على المنظومة القبلية في اقليم الأوراس

Roman contra policy and its impact on the tribal system in the Aures region

حفيظة لعياضي[1]

[1] قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،

[1] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019-11-16؛ تاريخ المراجعة : 2023-02-13 ؛ تاريخ القبول : 2023-03-31

ملخص:

من أهم اجراءات الاحتلال الروماني في بلاد المغرب القديم تلك العملية التي نهض بها المساحون الرومان على الأراضي الزراعية قصد إحصائها وتقسيمها إلى حصص متناسبة المساحة أو متكافئة القيمة، عرفت بسياسة الكنترة، بهدف تسهيل توزيعها على المنتفعين الرومان أو تأجيرها، ومن ثم يتسنى للدولة مراقبتها وتحديد أنصبتها من محصولها. إذ أننا نهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد الكنترة في اقليم الأوراس وأثرها على مختلف القبائل القاطنين بهذا الاقليم تزامنا مع تقدم الاحتلال الروماني به. ولهذا سنعالج الموضوع في تحديد مفهوم الكنترة أولا، ثم تتبع احتلال الأرض وبداية الكنترة في بلاد المغرب القديم عامة، ثم التعرف على الكنترة في اقليم الأوراس وعلاماتها الأثرية، وصولا إلى دراسة آثار هذه السياسة على القبائل الأوراسية. فقد كان من نتائجها طرد القبائل من أراضيهم المزارعين منهم والرحل، وإذا كان بعض المزارعين قد ترك لهم الأباطرة الرومان أراضيهم إلا أنهم تعرضوا للضرائب المجحفة حولها، وتحول بعضهم إلى أجراء في أراضي المعمرين الرومان التي سُلبت منهم، وحُددت أقاليمهم على غرار قبائل الموسولام وجزء من قبائل النوميد، فإن القبائل الرحل قد تاهوا في الصحراء أو تحولوا إلى يد عاملة في بساتين الزيتون التي أقامتها روما على مزيد من الأراضي البور التي توسعت فيها لزيادة انتاجها وتخفيف ضغط هجومات تلك الرحل على أراضي المعمرين . فرغم سياسة روما الجادة في جذب أولئك الرحل إلا أن الكثير منهم ظلوا يقاومون سياستها الاستيطانية والزراعية طيلة قرون الاحتلال.

الكلمات المفتاحية : احتلال الأرض؛ مسح؛ كنترة؛ أوراس؛ موسولام.

Abstract :

One of the most important measures of the Roman occupation in the ancient Maghreb is the process by which the Roman surveyors rose on the agricultural lands in order to collect them and divide them into quotas proportional to the area or equal value, known as the policy of contruction, in order to facilitate their distribution to the Roman users or to rent them.

Of its crop. As we aim through this research to determine the identification Kantra in the territory of the Auras and its impact on the various tribes living in this province coincided with the progress of the Roman occupation. This is why we will address the issue in determining the concept of contiguity first, then follow the occupation of the land and the beginning of contagion in the ancient Maghreb in general, and then the identification of contagion in the province of Auras and its archaeological signs, and to study the effects of this policy on the Eurasian tribes.

It was the result of the expulsion of the tribes from their land farmers and nomads, and if some farmers had left the Roman emperors their land, but they were subjected to unfair taxes, and some of them turned into workers in the territory of the Roman antiquities robbed them, and identified their territories like the tribes Mosolam and part of the tribes The nomadic tribes lost their way in the desert or turned into working in the olive groves established by Rome on more desolate lands where they expanded to increase their production and ease the pressure of their attacks on the lands of the colonists. Despite Rome's serious policy of attracting these nomads, Thier them remained resisting its settlement policy and agricultural occupation for centuries.

Key words : land occupation; surveying ; contouring; Auras ; Mussulame.

* حفيظة لعياضي.

ا- تمهيد :

كان الاحتلال الروماني لبلاد المغرب القديم احتلالا استيطانيا قام الرومان من خلاله بإجراءات عديدة قصد تثبيت سياسة الرومنة في كل البلاد المغاربية، منذ سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م وتأسيس ولاية رومانية على ترابها سنة 127ق.م، وصولا إلى الاحتلال الكامل لكل بلاد المغرب سنة 40 م.

ومن تلك الاجراءات التي قامت بها روما عقب احتلالها لأي اقليم من هذه المنطقة، نجد عملية المسح و الكنترة الممنهجة التي نهض بها المساحون الرومان على الأراضي الزراعية قصد إحصائها وتقسيمها إلى حصص متناسبة المساحة أو متكافئة القيمة، بغية تسهيل توزيعها على المعمرين الرومان أو تأجيرها، وحتى تتمكن السلطة الرومانية من مراقبتها وتحديد أنصبتها من محصولها. وسنعالج في هذا الموضوع إشكالية: ما مفهوم المسح و الكنترة وبدايتهما في بلاد المغرب القديم -عموما-؟ ثم فيما تمثلت الكنترة وأثرها في اقليم الأوراس –خصوصا- وتزامنها مع امتداد الاحتلال بهذا الاقليم؟ وفيما تمثل أثر هذه السياسة على القبائل المزارعين والرحل بالأوراس على حد سواء؟.

ا.1-مفهوم الكنترة:

إن المسح والتنظيم الكنتوري هو إجراء إداري أملته المصلحة الاقتصادية والسياسية للإمبراطورية الرومانية في أول الأمر، ذلك أنه كان يندرج ضمن عملية إحصاء شاملة، يدخل فيه إحصاء السكان بمختلف أوضاعهم القانونية وممتلكاتهم المتنقلة والعقارية. وإذا كانت هذه الاحصاءات إجراء تقليدي درج على القيام به حكام روما منذ العهد الملكي، حيث كان يشمل سكان روما والأقاليم المحيطة بها، وكذا بعض أراضي الولايات الرومانية في ايطاليا وخارجها، فإنه ومنذ بداية العهد الامبراطوري (27 ق.م)، قد جعل الامبراطور أوكتافيوس أغسطس هذه العملية التقنية أسلوبا فعّالا و ممنهجا، من خلال قيامه عن طريق مساعده أغريبا (**Agrippa**) بتعميم عملية الاحصاء و المسح على جميع أقاليم الامبراطورية بغية معرفة الامكانيات الاقتصادية لكل ولاية رومانية، وضبط أراضي الشعب الروماني فيها حتى تستغل بشكل جيد لصالح الأمة الرومانية[1] .

ويعتمد المسح الروماني (**l'Arpentage**) على مبدأ تقسيم الأرض إلى وحدات مساحية متساوية تدعى كنتوريا (**Centurae**)، وتعني مساحة حقل قدرها 50 هكتار في المتوسط، وهي إجراءات ادارية هندسية يقوم بها مهندسو المساحة[2] ، ولفظ الكنتوريا كان في أول الأمر يدل على مجموعة من 100 هيريديا (**Heredia**)، وهي ملك عقاري موروث من الأبوين، ويسع كل منها فدانين اثنين، لأن الهيريديوم (مفرد هيريديا) كان فيما سبق يمثل القطعة من الأرض التي اقتطعت من أراضي مدينة روما وأعطيت لرب العائلة.

ويقوم المسح عل تقسيم احدى المساحات على عدد من الوحدات المتساوية بواسطة شبكة من الخطوط المستقيمة، فيبدؤون بجر خطين رئيسيين ينزل أحدهما عن الآخر ويتقاطعان حيث يسمى الخط السائر منهما في اتجاه الطول باسم الديكومانوس (**Decumanus maximus**) ويسمى الآخر باسم الكاردو الكبير (**Cardo maximus**) ثم يضعون بموازاة هذين الخطين الرئيسيين العدد اللازم من الخطوط (من الديكومانوس والكاردو)، فتتكون بذلك مساحات رباعية متساوية تسمى كنتوريات[3] (**Centuries**). والجدير بالذكر أن الكاردو الكبير والديكومانوي الكبير المتقاطعان في مدينة روما هما خطان فلكيان وهميان جسدهما الرومان في صورة طريقين رئيسيين يلتقيان دائما في قلب المدينة الرومانية، حيث أن الكاردو في اتجاه شمالي جنوبي، بينما الديكومانوس في الاتجاه الشرقي الغربي، وبذلك تكون مدينة روما قلب العالم لأن الاتجاهات الأربعة الرئيسية تلتقي في وسطها[4] . فكلمة خط التي نعبر بها هنا ليست دقيقة، لأن خطوط الكاردو والديكومانوس كانت ممرات ملكا للعموم، والمحوران الرئيسيان أكثر اتساعا من التي تحدها وتوازيها، وبهذا يمكن أن تكون الشبكة على شكل يساعد على تكوين مربعات أو مستطيلات. أما في المغرب القديم، فإن المساحات المحاطة بالحدود أو الممرات كانت دائما عبارة كنتوريات مربعة، لكل ضلع منها 2400 قدم، أي ما يعادل 710,40 م، وهو ما يعكس مساحة 50 هكتار. وتتحقق هذه الحصص (**Centuries**) الكنتورية على الأرض بواسطة طرق أو خنادق أو تسلسل من الحجارة[5] التي تمثل علامات واضحة أو حواجز تفصل بين هذه الحصص الزراعية، مثلما تفصلها كذلك الأسوار القصيرة ذات السمك المتوسط (40-50 سم)، أو مفارز من التراب أو مجاري القنوات المشتركة، حيث تتوضح هذه العلامات أثريا في اقليم الأوراس. ومن المهم الاشارة إلى أن الوضع الطوبوغرافي واتجاهات الطرق كان لها تأثير على اتجاهات التقسيم الكنتوري الروماني، سيما على تجزئة القطع الكبرى إلى حصص صغرى من أجل توزيعها على المزارعين، خاصة منها الحصص القائمة على الري، مما تطلب أخذ الانحدارات واتجاه

شبكة السقاية، وكذا منافذ المياه بعين الاعتبار في عملية التجزئة، مثلما هو واضح في السهول المحاذية للوديان أو أطراف الأنهار[6] .

اضافة إلى هذا، يجب علينا الاشارة في هذا المفهوم للكنترة إلى أن هناك بقايا يطلق عليها لفظ **subseciva** الموافقة للقطع الأرضية التي تقل مساحتها عن مساحة الكنتوريا، والتي بقيت بشكلها غير المنتظم داخل حدود الأرض الممسوحة بين مجموع الكنتوريات ذات الأضلاع المستقيمة، كما أرادها القائمون بالعملية. وداخل نفس هذه المساحات التي قيست، كانت هناك أراضي كثيرة اعتبرت –على الأقل أثناء القيام بالعملية- غير صالحة للزراعة، كالأراضي المزروعة بالأشجار أو التي بها مستنقعات، أو أنهار صخرية، حيث كانت تسمى أراضي مهملة (**Loca reticta**) عندما تتعدى مساحتها كنتورية واحدة، أما الأراضي من هذا النوع (المهملة) وتتجاوز مساحتها هذا القدر، ويمكن أن تمتد إلى ما يحيط بالمنطقة فتسمى "أماكن تتجاوز النطاق" (**Loca extraclux**)[7].

I.2-احتلال الأرض وبداية الكنترة في بلاد المغرب القديم: مثلت بلاد المغرب بالنسبة إلى روما مستعمرة للاستغلال لا للعمران[8] ، لكن سياسة روما اتجاه الأرض كانت تتميز بالمرونة في البداية، والتي مكنت السلطة من تجنب المشاكل التي قد تنشأ من الالحاق الكلي للأرض الواقعة ضمن الولاية الافريقية المقامة على أرض قرطاجة، والشروع في استيطانها مباشرة بعد ذلك الالحاق. حيث أن هذه المرونة تتجلى في إعلان الأرض ملكا للشعب الروماني دون غيره، مع ترك أغلب الأرض في أيدي الفلاحين المغاربة يستغلونها لصالح روما بطرقهم الخاصة إلى أن تمهد السبل للشروع في احتلالها، وهو ما تحقق لاحقا على يد قيصر، ومن جاء بعده من الأباطرة[9] . إذ يرجع بداية احتلال أراضي نوميديا إلى عهد الامبراطور أوكتافيوس أغسطس (27 ق.م- 14م)، حينما منح يوبا الثاني أراضي كانت تابعة لقبائل الجيتول المتواجدة بين شمال شرق الحضنة وشمال وادي جدي (**Nigris Flumens**)، واستمرت هذه العملية في عهد خليفته تيبريوس (**14**) (**Tiberius**م-37م)، ثم أخذ هذا المنحنى في التصاعد[10] ، مثلما يذكر بلينوس الكبير بأن الامبراطور نيرون قد صادر أراضي ستة ملاكين كبار كانوا يملكون نصف أراضي افريقيا[11] .

فالتنافس على الأراضي الزراعية الافريقية كان شديدا من طرف الراغبين في استثمارها من الرومان، وذلك منذ سقوط قرطاجة سنة 146 ق.م، وقد تمكنت هذه الطائفة من المستغلين من امتصاص ثروات الأراضي الزراعية دون رقيب لأكثر من قرن. فقد كان عناصرها يعارضون بوسائل متعددة سياسة روما الهادفة إلى استيطان افريقيا استيطانا رسميا منظما، وهذا ما يعكسه تمكنهم من إفشال حملة الاستيطان الكبرى التي تزعمها نائب العوام كايوس غراكوس(**Caius Gracchus**) سنة 122 ق.م. فقد كانت فئة الرومان والايطاليين في الولاية الافريقية وحدها سنة 46 ق. تقدر بـ 12 ألف شخص حسب تقديرات قيصر، يقومون بهمة الاشراف على استغلال الأرض وجمع محاصيلها، وكذا تنظيم عمليات شحنها وتصديرها نحو أسواق روما، وهو ما من شأنه أن يساهم في انخفاض سعر الغلال عند ارسال المحصول الافريقي إلى أسواق روما وايطاليا، وهو ما ألزم روما بأن تعمل على توفير الأمن في افريقيا ككل وتسهل على مؤسسات الاستثمار انجاز مهامها بصفة مرضية[12] ، وهو ما دفع كذلك روما إلى احتلال نوميديا سنة 46 ق.م من طرف قيصر، ثم موريطانيا فيما بعد (40 م)[13] وتحصينها بخطوط الليمس لحماية الأراضي الزراعية فيها من أصحابها الأصليين. فقد وقعت الأجزاء الشمالية لمنطقة الهضاب العليا تحت الرقابة الرومانية في عهد الأباطرة الأنطونيين في القرن الثاني للميلاد، الذين لم يغفلوا عن تحصين جنوب مقاطعة نوميديا أين يتداخل الليمس النوميدي بالموريطاني عند منطقة الحضنة، ثم توغل الخط الدفاعي الثاني إلى أبعد المواقع جنوبا في عهد الأباطرة السيفيريين في القرن الثالث بحجة ردع رحل الصحراء واعتداءاتهم المتكررة على المزارع، وكذا من أجل مراقبة طرق التجارة.

هذا عن احتلال الأرض الافريقية عموما، أما وضعية هذه الأرض في القانون الروماني بعد احتلالها، فنجد القانون الروماني قد اعتبرها ملكية عمومية (**Ager Publicus**) للشعب الروماني، وعلى هذا الأساس وسمت الأرض الافريقية بعبارة أركيفينالس (**Arcifinales**)لأنها أخذت من أهلها الذين هجّروا منها بالقوة، حيث استولى الرومان على جميع الأراضي الخصبة، بل وحتى الأراضي الرعوية والغابات ليقيموا فيها أشكالا من المستثمرات الفلاحية الكبرى. وقد كانت مقاطعة افريقيا الرومانية التي أقامها الرومان على أراضي قرطاجة بعد سقوطها، أول اقليم افريقي تطبق فيه روما قوانينها وسياستها المتعلقة بالأرض، وحيث أن جشع الرومان للحصول على أرض افريقيا كان سببا في اصطدام الارستقراطيين بالشعبيين الذي أودى

بحياة الأخوين الغراكْيين (تيليوس وكايوس) واسترجاع الارستقراطيين من أعضاء مجلس الشيوخ واحتكارهم للملكيات الكبيرة التي فضلوا تشغيل فلاحين من الأهالي فيها على جلب العنصر الايطالي.

ونتيجة لهذا، اقتسمت القوى النافذة في مقاطعة افريقيا الرومانية (**Africa Vetus**) ملكية الأراضي، وهو الوضع الذي سيسري على عموم افريقيا الرومانية. وإذا كانت الطبقة السيناتورية قد استحوذت على أغلب الأراضي في الولاية الافريقية خلال العهد الجمهوري، فإننا نجد خلال العهد الامبراطوري (منذ 27 ق.م) بأن الامبراطور قد حل بالدرجة الأولى من حيث الامتيازات والممتلكات العقارية، حيث قدرت مساحة الأراضي التي يمتلكها الأباطرة بإفريقيا بالسدس، فأصبحت بذلك اراضي الافريقية بعد احتلالها بشكل كامل موزعة كالآتي: -أراضي الامبراطور المستقلة والمعفاة من الضرائب، حيث يستفيد هو فقط من عائداتها.

– أراضي العائلات الارستقراطية المستقلة عن المدن المجاورة لها المعفاة كذلك

-أراضي البلديات: وهي ملك للأرستقراطية البلدية من الرومان و المترومنين.

-أراضي القبائل الأهلية: معترف بملكيتها في القانون الروماني، ولذلك يتم حجزها ومصادرتها عندما ترى السلطة الرومانية حاجتها اليها[14] .

وإذا كان هذا حال بداية احتلال الأراضي الافريقية، ووضعيتها القانونية بعد إنهاء احتلالها، فإننا نجد عمليات مسح منذ بداية الاحتلال، تهدف إلى إنشاء سجل عقاري يسمح بتعريف جيد للمستغلين وتوزيع الضريبة على الأرض[15] . فقد كان مساحو الأرض (**Agrimensores**) يسيرون في أعقاب جنود الاحتلال، فيبادرون للقيام بمهمتهم فور انتهاء الجيش من انتزاع الأرض بالقوة من أصحابها، حيث تمثلت مهمة المساحين الأولية في إصباغ الطابع القانوني على الأرض المحتلة بواسطة تجزئتها قطعا متساوية حتى يسهل توزيعها على المزارعين أو تأجيرها، وحيث أن المستفيدين الأوائل من هذه العملية هم الجنود المتقاعدون الذين كان الامبراطور يقطّعهم أراضي التخوم ذات الموقع الاستراتيجي، طبقا للضرورة العسكرية[16] . وقد شمل الاحصاء جميع الأراضي الزراعية في الولاية ، سواء منها تلك التي انتقلت إلى ملكية السلطة الرومانية المباشرة بعد سنة 146ق.م، أو التي أبقى عليها الرومان في حيازة الفلاحين المغاربة المسالمين مؤقتا. ولتمييز النوعين السابقين عن بعضهما اقتضى نظام التقسيم أن تكون قطع الأرض المئوية مختلفة الأشكال، فتكون هناك المستطيلة إلى جانب المربعة. والملاحظ في إحصاء الأرض من طرف الرومان وتجزئتها إلى وحدات إنتاجية، لا تغطي المعلومات حوله كل المنطقة المغاربية، لأنها مركزة على المنطقة الشرقية بالولاية الافريقية وتتناقص كلما اتجهنا غربا، فإلى جانب ندرة النصوص، يلاحظ نقصا أثريا في هذا الموضوع بمنطقة نوميديا وموريطانيا على الخصوص، رغم ما حققه المسح الجوي الأثري (بواسطة التصوير) من نتائج مهمة في قرطاجة وجنوب شرق نوميديا، الذي تم من خلاله الكشف عن معالم الحدود بين الملكيات، إلا أن نتائج هذا النوع لم تسجل في الأقاليم الزراعية بالسهول النوميدية والموريطانية[17] .

أما عن بداية المسح ببلاد المغرب القديم وعملية كنترة أراضيها، فإننا نجد الصور الجوية حفظت لنا بصمة هذا العمل، الذي بدأ منذ العهد الجمهوري في أفريكا القديمة (**Africa vetus**)، ثم خلال مرحلة الحكم الثلاثي والأوغسطي بإفريقيا الجديدة (**Africa Nova**)، أين نلاحظ شبكة قد أنشئت على فضاء واسع تحدها فواصل من الحجارة وطرقات للعبور، حيث قسّم المساحون الرومان هذا المجال إلى كنتوريات (**Centuries**) ذات شكل رباعي الزوايا مقدرة مساحتها بـ 50 هكتار[18] ، فقد شرع في أعمال المسح (**Arpentage**) في إفريقيا الرومانية (**Africa vetus**) منذ 122 ق.م والى غاية 39 م[19] ، فبعد إقامة الولاية الإفريقية وإحاطتها بالخندق الملكي (**Fossa Regia**)، أخضعت هذه الولاية لعملية مسح. إذ ليس بحوزتنا من الوثائق ما يشهد بأن القرطاجيين قد أحدثوا مسحا رسميا لمنطقتهم، لأنه لم يكن لديهم ما يدعو إلى مثل هذا الاجراء وهم يتحصلون على ضرائب من رعاياهم، تمثلها أجزاء المحاصيل الزراعية، اضافة إلى أنه لو كان هذا المسح موجودا عند سقوط قرطاجة لما قامت روما بإعادة فعله. لذلك فإن الأساس الروماني هو وحده من قامت عليه عملية المسح ببلاد المغرب القديم منذ القرن الثاني قبل الميلاد والى نهاية عهد الامبراطورية، وهو أساس الكنتوريا[20] .

إذ كانت حملة كايوس غراكوس الاستيطانية في تراب قرطاجة سنة 122 ق.م بداية محتشمة من هذا النوع، ذلك أن هذا النائب الشعبي المتحمس للاستيطان لم يكن متأتيا له القيام بتوزيع الأراضي على عدد المعمرين الضخم (6000) في ذلك الوقت دون استخدام قواعد علمية قانونية كانت معروفة في ايطاليا من قبل، وهي قواعد الكنترة (**Centuriat**)[21].

ويشير قزال إلى أن الوثائق التي تشهد على عملية الكنترة متعددة، وأقدمها القانون الزراعي لسنة 111 ق.م الذي يذكر "كنتوريات" و"بواقي" في المنطقة التي أعطيت قبل ذلك بـ 11 سنة إلى المستعمرة الرومانية في قرطاجة (**Africa Vetus**)، والتي كان كايوس غراكوس (**C. Gracchus**) قد عمل على تأسيسها، وعلى هذا تكون سنة 122 ق.م هي السنة التي أجريت فيها عملية مسح المنطقة، لأن المسح شرط ضروري لتوزيع القطع الأرضية على المعمرين[22] .

غير أن هذه البداية المحتملة ظلت محدودة بسبب فشل الحملة الاستيطانية الناتج عن معارضة مجلس الشيوخ (**Senatus**) ، ممن رأوا في حركة كايوس غراكوس خطرا يهدد استثماراتهم في الولاية الافريقية. وعند تولي أوكتافيوس أغسطس الحكم في روما، أصدر أوامره بإحصاء الأراضي الرومانية في الولاية الافريقية اعتمادا على أسلوب الكنترة، وتواصلت العملية بعده في عهد الأباطرة اللاحقين، وأصبحت عملية المسح والتجزئة الكنتورية تجري تلقائيا بعد الاستيلاء على الأرض.

II - الكنترة وعلاماتها في اقليم الأوراس:

كان التنافس على امتلاك الأراضي الزراعية في بلاد المغرب القديم في نمو متواصل في فجر الامبراطورية، وهذا ما دفع الامبراطور تيبريوس إلى توسيع الحدود الرومانية نحو الجنوب وضم أراضي القبائل النوميدية الضاربة في شرقي الأوراس[23] ، وهذا ما أدى بتاكفاريناس إلى قيادة قبائل الموسولام (Musulames)[24] في ثورة ضد هذا المد الروماني (17-24 م)، وأرسل وفدا إلى الامبراطور تيبريوس مهددا إياه[25] ومطالبا بإعادة الأراضي له ولجيشه مقابل وقف القتال[26] ، لكن الامبراطور تيبريوس رفض الاذعان لهذه المطالب الشرعية وفضل الاستجابة إلى رغبات الطامعين في توسيع رقعة استغلال الأرض. وإن كان تاكفاريناس وقبائل الموسولام قد قابلوا حركة الاحتلال بمقاومة شديدة، فإن روما انتهجت أسلوبا فعّالا في عملها من أجل الاحتفاظ بالأرض للأبد، يتجسد في مسح الأرض وتنظيمها كنتوريا[27].

فقد قامت بنزع الملكية من القبائل الافريقية ودفعت بها نحو الجبال والسهوب وأطراف الصحراء، وكانت أولى القبائل التي تعرضت لنزع الملكية، قبيلة الموسولام ، ثم قبيلة نوميدة بإقليم مداوروش وحيدرة (Ammaedara)التي نقلت إلى جهات أخرى من جنوبي الولاية، وأُنزل بعضها بالقرب من خميسة التي عرفت بعاصمة القبيلة تحت اسم Numidarum Tubursicu، وتحول الكثير من أفراد تلك القبائل إلى أجراء لدىالملاّك الجدد الذين ملّكهم الرومان في تلك الأراضي.حيث تُضم الأراضي المنزوعة من أصحابها إما إلى مستعمرة مجاورة، أو إلى أملاك الامبراطور، أو إلى كبار الملاّك. والجدير بالذكر أنه في أراضي قبيلة الموسولام وجد الأثريون هذه الحالات الثلاث: حيث ضُمت أراضي إلى مستعمرة حيدرة (أمايدرا) (Colonia Ammaedara)، وأراضي ضُمت إلى أملاك الامبراطور، وأخرى ضُمت إلى سالتوس ميسيبيانوس (Saltus Missipianus)[28]، وهي لأحد كبار الملاّك. وحتى يتسنى استغلال هذه الأراضي المنزوعة من أصحابها يجب الابقاء على جزء من السكان الأهالي كيد عاملة، أما الذين يبقون داخل الحدود التي رسمتها الكنطنة[29] ، فإنهم ملزمون بنص القانون بعدم تجاوز الحدود(Limitato) ، وعليهم البقاء داخل منطقة العزل حيث تعيش القبيلة هناك محتفظة باستقلالها الذاتي، رغم أنها ستجد نفسها دون موارد كافية بعد تجريدها من أراضيها الخصبة. وحيث أن تاكفاريناس في ثورته ضد إجراء طرد قبائل الموسولام كان يهدف من خلال ذلك إلى إعطاء الحرية الكاملة لقبائل الموسولام غير المستقرين في التنقل عبر المنطقة الطبيعية بمواشيهم، لاسيما وأن الرومان أقبلوا بعد استقرارهم بحيدرة وتبسة بالشرق الجزائري الحالي، على شق خط الليمس والطرق الرئيسية التي أصبحت معززة بالحراسة، وكل ذلك كان على حساب حرية البدو وأشباه المستقرين من النوميد، مما ترتب عنه تدهور الحياة الاقتصادية في المنطقة[30].

ورغم هذا التدهور إلا أن الابقاء على جزء من أفراد تلك القبائل كأُجراء داخل أراضيهم المنزوعة قد أثر لاحقا في هؤلاء الأهالي الذين ازداد احتكاكهم بالرومان. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نجد بأن الموسولام الذين عزلتهم السلطة الرومانية وحددت اقليمهم، قد وجد نوع من التعايش بينهم وبين هذه السلطة. فرغم احتفاظهم بنمط حياتهم إلا أن نمط الحياة المدني الروماني كان جذّابا لهم، وساهم في تحول عدد كبير من الرحل إلى مستقرين، كما أن الأراضي المتبقية لهم، وإن لم تكن خصبة، فإنها كانت تصلح نوعا ما إلى انتجاع مواشيهم[31].

ومقابل طرد قبائل الموسولام أو قبيلة نوميدة في الأوراس وتحديد اقليمها، فإن السلطة الرومانية سعت من وراء ذلك إلى استغلال أراضيهم الأصلية ذات النفع الزراعي بالنسبة للمالكين الرومان الجدد، ولهذا باشرت منذ ذلك إلى مسحها وكنترتها. ففي اقليم الأوراس نجد أنه عند حلول الفرقة الأوغسطية الثالثة (Augusta) بتبسة، كي تعسكر في تلك المدينة ذات الموقع الاستراتيجي لمراقبة تحركات القبائل المطرودة، كانت هذه الفرقة قد أخضعت قبل ذلك جموع القبائل الثائرة بإقليم حيدرة، ثم واصلت مهمتها انطلاقا من المعسكر الجديد (تبسة) ضد السكان المزارعين بإقليم الأوراس وانتزاع أراضيهم. إذ تدل الوثائق الأثرية على أن الخطوط الأولى لعمليات المسح والكنترة في هذا الاقليم لا تبعد زمنيا عن الأحداث الواقعة بين (6م-29 م). وقد تواصلت عمليات المسح والكنترة بالأوراس شمالا وجنوبا بتواصل حركة الاحتلال فيه إلى أن بلغ بها الامبراطور هادريانوس رمال الصحراء[32].

ومن علامات هذه الكنترة الأثرية بالأوراس، نجد في بعض ما يذكره قزال عن المسح الكنتوري للولاية الافريقية (Africa vetus)بعض الاشارات التي تمتد إلى الشرق النوميدي وتمر في اقليم الأوراس. حيث أن دراسة النقوش المكتشفة والخرائط التي وضعتها المصلحة الجغرافية للجيش تكشف عن وجود تقسيمين كنتوريين بتونس الحالية، أحدها أمكن معرفته عن طريق نُصب متوزعة بالجنوب التونسي قرب شط الفجاج، أقيمت في عهد الامبراطور تيبريوس (Tiberius) على يد قادة جيش افريقيا، فقد مكنت الارقام التي تحملها هذه النُصب من فهم الشكل الهندسي الذي تؤول اليه، إذ أن الديكومانوس الكبير يتجه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، يمتد من نقطة على الساحل تقع بين"Philippville" وعنابة إلى نقطة بالسرت الصغرى قرب قفصة، وأما الكاردو الكبير الذي يقاطعه في زاوية مستقيمة بناحية تالة (Thala)، فينتهي عند الشمال الشرقي بالقرب من الرأس الطيب. لكن الجدير بالذكر أن هذه النصب المكتشفة يمكن تأريخها بحقبة متأخرة عن وضع هذا النظام الذي زاد استعماله انتشارا مع تقدم الاحتلال العسكري نحو الجنوب، غير أن المؤكد هو أننا أمام تقسيم كنتوري متأخر عن سنة 46 ق.م، تاريخ إنشاء الولاية الافريقية الجديدة (Africa Nova) ، لأن الديكومانوس الكبير يوجد خارج الولاية القديمة (Africa Vetus)، حيث يظهر بوضوح أن نقطة انطلاقه في الشمال الغربي تتفق مع الحد الشرقي لمنطقة سيرتا، وهي المنطقة التي أحدثت في 46 ق.م لمصلحة سيتيوس (Sitius) ورفاقه ولم تكن في البداية تابعة للولاية الجديدة، فلما ارتبطت بها استمرت على حالها كإمارة صغيرة معفية –على ما يبدو - من الضريبة العقارية. ففي هذه العملية الواسعة من المسح والكنترة لم تكن الصدفة على ما يظهر هي التي مرت بخط الكاردو الكبير بأمايدارا (حيدرة) مقر إقامة فيلق افريقيا في نهاية عهد الامبراطور أوغسطس[33] ، وإنما هي إجراء كنترة في هذا الاقليم، لأننا نجد آثار عملية مسح في مركز Ammaedara ، ربما كان ممتدا نحو الغرب في منطقة تبسة، وهو ما يوافق اقليم قبائل الموسولام الذي اُنتزع منهم وأُدخل في المستعمرات الرومانية، مثلما هي سالتوس بيقينسيس.(Saltus Beguensis) و إذا كانت كنترة الجنوب الغربي انطلاقا من الولاية الافريقية يصعد إلى نهاية حكم أغسطس، وتكون قد انتهت في سنة 17 م، فإن كنترة أمايدرا (حيدرة) تبدو لاحقة لتاريخ هذا المسح وتصعد إلى العهد الامبراطوري الفلافي(Flavienne) ، حيث تمتد هذه الكنترة غربا لتغطي هضبة من جنوب سيرتا وتتابع نحو الجنوب إلى حواف الصحراء[34].

وبذلك تظهر علامات هذه الكنترة أثريا في الأوراس بالمناطق الزراعية، سيما منها الممتدة من نقرين إلى باديـاس (Badias) قديما، وكذا في سهول الوديان بالمحمل وفي جهات خنشلة، حيث تعود كلها إلى القرن الأول وبداية القرن الثاني للميلاد. والملاحظ أن بقايا منجزات هذا المسح تظهر بوضوح أكبر في المساحات الزراعية أكثر منها في المساحات الغابية والأحراش والمنحدرات والأماكن الوعرة. وذلك راجع إلى حالة انعدام الأمن التي كان يفرضها الأهالي المتمسكون بالجبال، ولكن رغم ذلك فقد شملتها أعمال الكنترة، لأن الأقاليم التي كان يتم اخضاعها تمسح بدون استثناء أو تمييز بين درجات الاستفادة منها آنيا، لأن الأرض التي لم تستغل آنيا قد وقع استغلالها فيما بعد عندما عرفت المنطقة المغاربية كثافة سكانية عالية، لكن التمييز كان مؤقتا بين ما كان يسمى بالحصص المستغلة (Loca Relicta) والحصص غير المستغلة (Loca Inculta)[35].

III- أثر الكنترة على القبائل بإقليم الأوراس:

لقد وفر الجيش الروماني لعمليات الاستغلال الزراعي، بما فيها عملية المسح والكنترة شروط الأمن المناسبة التي تتجلى في الحزام الدفاعي الذي شيد على التخوم في مراحل متماثلة مع مراحل المد الروماني جنوبا وغربا، وهو الليمس، اضافة إلى عمليات عسكرية مكملة تتمثل في محاصرة القبائل المجاورة لهذا الخط أو إزاحتها عن موطنها الذي يمكنها من تهديد الأمن

الروماني، أو التسلل إل أراضي المستعمرات الممتدة على السهول الخصبة. بالإضافة إلى هذا الليمس نجد العمليات العسكرية الرومانية التي كانت تنطلق من حين إلى آخر إلى ما وراء الحدود في نطاقات النشاطات العسكرية الترهيبية التي تستهدف تشتيت التجمعات القبلية والمس من معنويات السكان الذين طردوا من أراضيهم إلى خارج الحدود الرومانية[36].

ففي اقليم الأوراس نجد بأن الحاجة إلى إرساء الاحتلال العسكري على القواعد الصلبة قد أملى إنشاء طريق حيدرة-قابس(Tacape) عن طريق قفصة، وهو ما فرض السيطرة الفعّالة للسلطة الرومانية على جزء كبير من الجنوب التونسي من جهة، ومن جهة أخرى فرض على القبائل الشبه رحل المعتادين على التراجع إلى الجبال صيفا والبقاء في السهوب شتاءً باستحالة الاستمرار في تنقلاتهم الفصلية، وهو الحال مع قبائل الموسولام الذين رأوا أراضيهم تؤخذ من طرف الرومان، وأصبحوا بذلك مجردين من جزء كبير بسبب إقامة هذا الطريق[37].

وإضافة إلى هذا الطريق الأول لليمس الذي شق اقليم قبائل الموسولام، نجد على عهد حكم الامبراطور نيرون "Claude-Neron"عناصر من الجيش الروماني تغطي منطقة سيرتا سنة 75م، والفيلق الأوغسطي حاضر في مدينة "Théveste"الواقعة على بعد 35 كم جنوب-شرق حيدرة (Ammaedara) كخطوة مكملة لليمس السابق، وكذلك نلاحظ استمرار هذا المد فترة حكم تراجان(Trajan) ، حيث استقر الفيلق في لامبيز(Lambèse) ، وفي سنة 105 م استقر معسكر " ad Maiares"جنوب شرق النمامشة، وبذلك أُحيطت منطقة الأوراس تدريجيا بشبكة مراقبة عسكرية إلى أن وصل بها الامبراطور هادريان (Hadrien) في سنة 126م إلى إنشاء معسكر) "Gemellae " جنوب بسكرة) الواقع على 160 كم جنوب غرب لامبيز[38].

هذا عن خط الليمس الدفاعي الذي وضعته روما في قلب الأوراس، أما عن الطرق التي أنشأتها قصد تسهيل عملية الاستغلال الزراعي وربط المدن ببعضها من جهة، وبالساحل من جهة اخرى، لتسهيل عملية تصدير انتاج تلك الأراضي، نجد في اقليم تحركات قبائل الأوراس المطرودة، الطريق الرابط بين) "Théveste " تبسة) إلى) "Hippone" عنابة) على عهد الامبراطور ، الذي يعبر في جزئه الجنوبي بلاد الموسولام، وكذا طريق "Théveste" إلى) "Mascula" خنشلة) وإلى "Lambèse"، وربما إلى "Zarai" عن طريق لامبيز. وأما في فترة حكم تراجان (Trajan)فنجد استمرار لشق هذه الطرق جنوب الأوراس، من Thabuds إلى Ad Majores عن طريق AdMedias وBadias، كما أن طريق هادريان من بعده قد عبر الاوراس بواسطة ممرات Trighanimine وإنشاء قلعة(Gemellae)جنوب بسكرة[39].

إن هذا الطرد الروماني للقبائل بإقليم الأوراس وغيرها كان له تأثير على القبائل المزارعين والرحل. فبالنسبة للمزارعين نجد بأن الأراضي المنتزعة من القبائل قد قسمت إلى جزأين، أحدهما ترك تحت أيدي القبائل فريسة عجفاء تقيم عليه ما بقي من كيانها المتداعي الذي ما لبث أن انهار وتلاشى بفعل ابتلاع المؤسسات الفلاحية الكبرى لليد العاملة من القبائل المتواجدة داخل الليمس، أما القسم الثاني من الأراضي الأجود والأكبر مساحة، فقد قُسّم إلى مساحات كبرى تسلمت عائلة الامبراطور منها ما رغبت وأخذت العائلات الارستقراطية مساحات لاستغلالها تحت نظام الحيازة-كما ذكرنا سابقا-، كما منح الامبراطور جزءًا من تلك الأراضي إلى جنوده القدماء ليقيموا فيها مستعمراتهم، ويكون قد تمكن بعض أعيان الأهالي المغاربة من الحصول على أجزاء من تلك الأراضي لزراعتها بالنيابة عن الامبراطور[40] . فأصبحت أراضي بلاد المغرب عشية الاحتلال الروماني موزعة بين المجال العام للشعب الروماني، وهو النسبة الأكبر من تلك الأراضي، والملاك الصغار للأراضي الزراعية الذين كانوا موجودين في الأوراس فترة الاحتلال الروماني، رغم أن عددهم كان أكبر بكثير قبل الاحتلال في قرطاجة مثلما في المملكة النوميدية، إلا أن هؤلاء الملاّك الصغار من المغاربة قد تركت روما للبعض منهم جزءًا من تلك الأراضي، وأرهقتهم مقابلها بالضريبة على الأرض[41].

وعلى غرار من تركت لهم هذه الأراضي مقابل ضريبة عليها، ومن تحولوا إلى يد عاملة بروليتارية في المستعمرات الفلاحية الكبرى، فإن فئة ثالثة تحولوا إلى رعاة شبه رحل بعد طردهم بالقوة من إلى أراضي أقل مردودية، مما زاد في نقمتهم وسخطهم على السلطة الرومانية، وكذا على الملاّك الجدد للأراضي، وهذا ما جعلهم يغيرون على المزارع ويقومون بأعمال

عسكرية أضرّت بالمؤسسة الرومانية[42] . هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن بحث الرومان عن مساحات جديدة من الأراضي القابلة للزراعة برزت منذ نهاية القرن الأول للميلاد، وتجسدت في عهد الأباطرة الأنطونيين في شكل قوانين سميت بالتشريعات الزراعية، تشجع المزارعين على استصلاح أراضي الأحراش والمستنقعات والغابات وتعميرها، فكان من نتيجة حركة الاستيلاء على الأراضي الجديدة لبلاد التل نزوح الريفيين المغاربة بشكل عام نحو المناطق التي لم تشملها اجراءات المصادرة والاستصلاح، مثل المناطق الجبلية التي تكسوها الغابات، والسهوب والصحراء، أين كانت تعيش أنواع عديدة من الحيوانات البرية، فاقتضت الضرورة أن يقوم أولئك الريفيون النازحون باستصلاح مساحات من تلك الأراضي بحرق الغابات وإفناء الحيوانات الخطيرة على حياتهم، لتوفير مساحات للزراعة أو للرعي، وهو ما أثر على الغطاء النباتي والثروة الحيوانية ببلاد المغرب القديم[43].

وإذا جئنا إلى رؤية آثار هذه الاجراءات على أرض الواقع الأوراسي، نجد بأن قبائل الموسولام وبقية القبائل المستقرة من النوميد الذين كانوا يقطنون منطقة الأوراس قد حُددت أقاليمهم بعدما طردوا من أراضيهم الأصلية، حيث أننا نجد اقليم قبائل الموسولام، وهي أكثر القبائل شهرة والغالبة في اقليم الأوراس، نجد بعض الاشارات الأثرية الدالة على مواطنها وحدودها الجديدة. وحسب هذه الآثار، فإن قبائل الموسولام كانت تتاخم في القرن الثاني للميلاد ما بين مداوروش (Madaure) بالشمال وسبيطلة (Sufetula) بالجنوب الشرقي، بامتلاكها إذن المنحدرين اللذان نجدهما بجبال تبسة (Théveste)[44]. حيث أنه من بين النصوص الأثرية الدالة على ذلك، نجد نص مؤرخ في فترة حكم تراجان سنة 105 م، والمعثور عليه على بعد 5كم شرق قلعة الصنم، وتسمى نقيشة "Rebiba"، حيث يثّبت في هذا النص الحدود التي تفصل اقليم شعب(gens) الموسولام (Musulamii) عن مجال امبراطوري يملكه أحد المعمرين الرومان، وهو "Valeria Atticilla"، كما أن هناك نصين آخرين مرتبطين بترسيم الحدود لاقليم الموسولام منحوتة على صخر في جوار مداوروش (Madaure)[45]، وهو النص الذي أشار اليه قزال في الأطلس الأثري بالنقش المزدوج المؤرخ بفترة حكم "105-104) "Trajanم) على حجر في القدم الجنوبية لجبل مداوروش، بين عين سعيد (Seid) ومنفذ خنقة بوساسو، حيث يشير النص إلى الحدود المثبتة بين فرقتين أوغسطيتين (Leg Augusti (ati)) بروبريتور (aetore) pro pr) بين المداور (Madaurenses) والموسولام (Musulami).كما أن هناك اشارة تثّبت حدود قبائل الموسولام، تعود لفترة تراجان كذلك، عثر عليها على بعد 15 كم شمال شرق تبسة. وفي سنة 138م كان هناك مجال واقع بين تالة وسبيطلة ضمن اقليم الموسولام، وكذا نقش بعود لفترة الامبراطور غارديان الثالث (Gordien) وجد في "Henchir Rechig " على مقربة من شرق أطلال مدينة "Thelepte" تشير إلى قبيلة الموسولام باسم"gens Mus" ، فربما تقليص–Mus حسب قزال- يعني ulamiorum) Mus وذلك راجع لكون أن هذه القبيلة الكبيرة قد انقسمت بعد تشتيتهم من طرف الرومان إلى أجنحة متعددة عن طريق أقاليم البلديات الرومانية مثل: Ammaedara ، Cillium،[46] Thelepte.

وعن طريق هذه المعلومات التي لدينا حول حدود هذا الاقليم يمكننا القول بأنها كانت تمر من جنوب شرق مداوروش (Madaure)في عين كملال بمنتصف المسافة بين تبسة وخنشلة في قصر البوم، على بعد 20كم من جنوب غرب تبسة، وفي خنقة ناصر على بعد 15 كم من شمال شرق تبسة، ومن 75كم شرق تبسة نجدها في هنشير البقر بين تالة وسبيطلة في تونس، فعلى المسافة الممتدة بـ 110كم التي تفصل هذه النقطة الأخيرة (هنشير البقر) عن مداوروش، نجد النقيشة السابقة، نقيشة "Rbiba " المعثور عليها بـ 5كم شرق قلعة الصنم تشكل علامة وسيطة بين هذه النقاط[47].

هذا عن قبيلة الموسولام، وهناك قبيلة أخرى بعد أن كانت شعبا يعيش جزء منه في اقليم الأوراس، وهم النوميد، تحول اقليمهم بعد اجراءات الاحتلال الروماني العسكرية والزراعية المتمثلة في المسح والكنترة وتحديد اقليمهم بواسطة اجراء الكنطنة، تحول إلى اقليم ضيق جدا وهو مدينة نوميدة (خميسة، ناحية سوق أهراس"Thubursicu Numidarum") ، حيث أن هذه التسمية سجلت رابطا ضيقا بين المدينة ومصطلح الـNumidae ، الذي لا يعني الشعب الكبير من النوميد، لكن قبيلة، أي "gens Numidarum " المثّبت في منطقة خميسة، حيث وُجد نقشان في أطلالها تشير إلى مقدمْين (02) من هذه القبيلة des : principes gentis Numidarum، أي أشخاص يملكون في اللغة الادرايةمعنى قبيلة. كما أن هناك نقش آخر عبارة عن إهداء لشخص وهو"Venius gentis Numidae" ، وكلمة "gens"التي تحمل نفس المعنى السابق تثبت بأن "Numidia" تعني اقليم هذه القبيلة لـ نوميديا (Numidae) وليس البلاد المأهولة بشعب النوميد.

حيث استمرت هذه القبيلة بجوار خميسة (Khamissa) في أوائل الامبراطورية الرومانية. فنصوص عدة تعلمنا بأن قبائل افريقية كان على رأسها مقدمين (des principes) أهالي مؤهلين في اللغة المتداولة في تلك الفترة إلى أن يصبحوا (reges)، والتي تعني رؤساء خاصين لم تكن لسلطتهم مدة محددة مثلما أولئك الـ magistratS، أي رؤساء البلديات الرومانية، فنقوش خميسة تجمع هذا الصنف من المقدمين(les deux principes gentis Numidarum). حيث أننا نجد من جهة أخرى في افريقيا ككل في فجر الامبراطورية ما يسمى بـdes praefecti gentium ، أي أشخاص مقدمين كانوا فرسان رومان يمارسون سلطتهم إما على مجموع قبائل، وإما على قبيلة كبيرة مقسمة ربما إلى عدة فروع، وتحت سلطة الPraefectus–. نجد في كل قبيلة فرع مقدّم (princips) أهلي، وهو ما وُجد في نقش " Thubursicu Numidarum[48] " ، حيث استخدمت روما هؤلاء المقدمين للإشراف على القبائل التي خضعت للسلطة الرومانية وقبلت التعايش معها.

ذلك أن الرومان حاولوا في إطار توسعهم الزراعي والعسكري، وقصد استغلال أكبر قدر من الأراضي من جهة، و من جهة أخرى المحافظة عليها من القبائل المطرودة التي تحول معظمها إلى رعاة شبه رحل، والرحل الأصليين الذين استولت روما على مناطق انتجاعهم الأصلية، فأصبحت حالتهم أسوأ من المزارعين. فقد كانت طبيعة نمطها تحتم عليها التحرك بين الأقاليم السهبية و الزراعية طلبا للكلأ والماء، فكانت هذه الحركة تضايق مؤسسات الاحتلال الروماني التي عملت على الحد من حريتها في التنقل بإقامة حدود بين الأراضي الرعوية والأراضي الزراعية، أو بترحيل البدو الحقيقيين منهم إلى الجنوب بالقوة[49] . فقد أجمع مؤرخو فترة الاحتلال الروماني ببلاد المغرب القديم على أن الامبراطور سبتيموس سيفيروس قد بلغ بحركة التوسع العسكري والاستيطان الزراعي إلى أقصى الحدود الممكنة، لكن ذلك قد ألحق ضررا بالغا بقبائل المور والجيتول، لأنه قد حدّ من حريتهم وقّيد تنقلاتهم وفرض عليهم مساحات معينة يترددون عليها ولا يتجاوزونها، حيث أن هذا ما شهد به ترتوليانوس المسيحي الذي قال بأن الرومان عملوا ألا تتجاوز شعوب المور والجيتول الحدود المعينة لها[50] ، بهدف حماية الأراضي المنتزعة منهم من أن يسترجعوها أو تجتاحها قطعانهم.

ومنذ هذه الاجراءات، الطرد وما تبعه من إقامة خطوط الليمس، نجد بأن الروابط بين المزارعين والرحل الرعاة قد بدت بسيطة ومعقدة في الوقت نفسه، لأنه صار يصعب تمييز بعضهم عن الآخر لأنهم ليسوا في الغالب لا مستقرين تماما ولا رحل تماما، فهم شبه رحل يمارسون ضغطا مستمرا على طول الليمس من الشرق إلى الغرب، ومن الصحراء نحو الأراضي الزراعية[51] . وبحجة ردع هؤلاء المزارعين الذين أصبحوا شبه رحل وتحالفوا مع البدو، مدّت السلطة الرومانية حدودها نحو الجنوب، مثلما نجد الفيلق الأوغسطي الثالث بالأوراس ينتقل من أمايدرا (حيدرة(Haidara /Ammardara))إلى لمبيز (Lambèse) ثم من لمبيز إلى زاراي(Zarai) ، فتقدم الاحتلال قد تم عن طريق الجبال التي تحاذي السهول من الشمال والجنوب لتطويق وعزل القبائل عن اجتياحها للسهول[52] . وحيث أن هذا التقدم للاحتلال الروماني قد وافق سياسة إقرار لتلك القبائل لامتصاص غضبها وثوراتها ضد الأراضي التي أصبحت ملكا لروما، فتحولت بعض تلك القبائل من "gentes externes"أي خارج الليمس إلى" gentes internae " ، أي قبائل تعيش داخل الليمس الروماني قبل أن تتحول إلى بلديات (respublica)رومانية أو إلى مدن (civitas) رومانية[53].

إن الاستيلاء على الأرض وكنترتها دعا روما مع الوقت وزيادة ضغط القبائل إلى سياسة تثّبت هذه القبائل وإقرار سكانها، وبالتالي جعل الرحل مستقرين بهدف مراقبة حركتهم الفصلية بين الهضاب والجبال، حيث أثبت بعض الباحثين بأن خلق منطقة تكافؤ بين المعمرين الرومان وتلك القبائل وراء الليمس يدعم المقيمين فيه وعائلاتهم وحتى يجعلها مستقرة في وظائفها مقابل فرض ضرائب عليها[54] . فسياسة إقرار البدو تتضمن أولا تركيب عناصر سكان مدنيين وجعل الرومنة تجذب أولئك الرحل إلى أنماط عيش جديدة. وإذا كانت بدايات هذه السياسة مجهولة في عهد الامبراطور تيبريوس، فإننا نلاحظ في عهد حكم الأباطرة الفلافيين وتشجيعهم على الترومن في بلديات كثيرة يتركز أنصاف البدو على ضواحيها لجذبهم إلى حياتها، ومنها حيدرة (Ammaedara) أين يتواجد اقليم الموسولام على ضواحيها، وسبيطلة، مداوروش، وفي نوميديا الجنوبية المأهولة بأنصاف البدو كذلك مثلما هو حال (Mascula / خنشلة)، فإنها مثلت نقاط ارتكاز تبدأ في تثبيت السكان الرحل من خلال الزراعة المستقرة وإنشاء لاتيفونديا (مستثمرات فلاحية) تابعة للمجال الامبراطوري، وتشجيع أولئك الرحل على العمل فيها. وبعد الفلافيين نجد سياسة تراجان تكمل هذا المسار بإنشاء مستعمرات أخرى في بلاد الرحل وجذبهم للعمل فيها، وبالتالي تثبيتهم،

مثل إنشائه لبلدية ("Capsa" قفصة)، ومستعمر لقدامى المحاربين في ("Thevest" تبسة) وتيمقاد"Thamugadi" ، وبلدية "Thubursicu Numidarum"في شمال بلاد الموسلام. فهذه السياسة التي انتهجتها روما حولت سكان كل السهب التونسي ونوميديا الجنوبية التي يدخل في إطارها اقليم الأوراس، حولته إلى حياة مستقرة. فهناك إشارات قانونية سجلت هذا الاقرار ومشاركة السكان في الحياة المدنية بهذه المستعمرات.

ذلك أن الدراسة الكرونولوجية للنقوش المرتبطة بنفس القبيلة تبين ظهور متتابع لمؤسسات تعود إلى المستقرين المتجسدة في النظام البلدي، أين نلاحظ ارتقاء حيدرة(Ammaedara) إلى مرتبة مستعمرة رومانية (Colonia)، حيث تعكسها حالة الرومنة الكاملة لها في انتقال الفيلق الأوغسطي سنة 75م من "Ammaedara" إلى " Thevest" أمام البلاد الأوراسية. فحيدرة أصبحت مدينة مدنية بحتة وارتقت إلى مرتبة "Colonia Falavia Augusta Emerita" حيث نالت حيدرة ذلك عن طريق الاتصال الممتد خلال 60 سنة بين الموسولام والفيالق الرومانية[55] . كما أن هذه الرومنة يمكنها أن تكون بصور فردية نلمسها في الجيش الروماني أين نجد بعض أفراد الموسولام قد تجندوا فيه خلال فترة الفلافيين، ففي احدى الشهادات العسكرية لسنة 107 م سُجل إعطاء قبائل الموسولام جنودا للجيش الروماني ضمن فرق موريطانيا القيصرية في عهد "Vespasier" أو أحد أبنائه في نقش يعود للقرن الثاني ميلادي وبداية القرن الثالث في عهد الامبراطور هادريان، أين نجد هناك "Praefectus gentis" من الموسولام كان في البداية قاضي أو حاكم (Magistrat) في حيد رة ثم عُيّن في مهام فروسية في الجيش[56].

هذا عن الأمر الأول المتعلق بجذب الرحل إلى المدن ومحاولة رومنتهم، أما الشق الثاني من سياسة الاقرار فيتمثل في الزراعة الشجرية التي كانت العامل الحاسم لإقرار البدو، لأن القش (التبن) المصاحب لهذه الزراعة قد جذب الرحل للبحث عن مراعي للصيف، وعلى رأسها زراعة الزيتون. لأن تحويل السكان الى زّياتين سمحت بكثافة سكانية أكبر داخل المساحات المخصصة لزراعة الزيتون، في الوقت الذي تناقصت فيه الهجرة الايطالية نحو بلاد المغرب، فكان لابد من الحفاظ على الأراضي التي انتزعتها روما وسلمتها لقدامى المحاربين أو للمعمرين القدامى، وهذه المحافظة تستوجب ضرورة ذات نفعين: أولهما جذب الرحل قدر الامكان والتخلص من مهاجمتهم المستمرة على هذه المزارع، ونفع اقتصادي بأن يشكل هؤلاء الرحل يد عاملة حرة على أراضي قدامى المحاربين. وإن ازدهار سياسة الزيتنة يدل على أن الأهالي قد انجذبوا فعلا وبقووا بمكانهم واستقروا، لأن غراسة الزيتون تحتاج إلى سنوات من العناية حتى تُؤتي ثمارها، مثلما تشهد على ذلك كثرة المزارع في مقاطعة نوميديا التي بقيت مزدهرة خلال الفترة المسيحية وتحمل دليلا على استقرار الرحل بواسطة الزيتنة، وحتى عن طريق زراعة كروم العنب التي نجدها في لامبيز. لكن مقابل هذا الاقرار على الأراضي الغالبة على عالم البداوة، حمايتها من هجمات رحل آخرين عن طريق اقامة قلاع صغيرة تلخص مواقعها تاريخ المناطق التي تّم اقرارها، وبدت هذه المناطق المخصصة للزراعة الشجرية ولإقرار الرحل، بدت وكأنها خطوة وسيطة باقتصادها بين نوميديا المستقرة والسهوب الرعوية، وهذا ما تثبته رسوم (Tarif)مشار اليها في زاراي.(Zarai)

ومن جهة أخرىوفي نفس سياسة روما للإقرار، نجد بأن الانتقال من حياة البداوة إلى حياة مستقرة أمكنه أن يُترجم في الحياة الاقتصادية بتحويل تربية المواشي إلى ظهور بعض أنواع الأبقار الفصلية والتي تهاجر بصعوبة، مما يقتضي من أصحابها الاستقرار، وهذا ما تشهد به ضريبة (Quinarius) خضعت لها أبقار في زاراي(Zarai) ، ومن بين النقوش التي تدل على ذلك في خنشلة (Mascula) نجد نقشان على حجارتين تمثل احداهما ثور والأخرى بقرة .

وإذا كانت هذه السياسة الرومانية لإقرار الرحل قد استوعبها بعض منهم وترومنوا، فإن الكثير من هؤلاء الرحل قد بقوا خارج هذه المدن التي حاولت روما جذبهم اليها. وخارج بساتين الزيتون التي حاولت السلطة الرومانية ابقاءهم فيها كيد عاملة، حيث لاحظ بعض المؤرخين أنه في المستقبل الموسولام أو غيرهم من قبائل الغرامنت أو النسامون الذين نجحت روما في اقرارهم قد امتنعوا عن المشاركة في الثورات المحّرضة هنا وهناك من طرف إخوانهم من القبائل الرحل الأخرى الذين ثاروا ضد روما وسياستها الاستيطانية والزراعية بين الحين والآخر. وإذا كنا لا نملك دلائل مباشرة لثورة النوميد في اقليم الأوراس خلال فترة حكم الامبراطور هادريان، فإننا نلاحظ على عهد تراجان قيامه بأخذ وحدات احتياطية سنة 100م لمراقبة مستعمرة تيمقاد (Thamugadi) وكذا إنشائه لحصون القدم الصحراوي، مما يبعث اشارة على اضطرابات القبائل الرحل في هذه المنطقة.

فسياسة الاقرار داخل الليمس لم تكن مطلقة لأن الدور المعتبر لتربية الماشية في الأقاليم الجنوبية مثل الحضنة، أجبر روما على تحمل مراقبة شديدة على تلال زراعة الزيتون خلال السنوات الجافة، حاميين للزياتين من هجومات القبائل الرحل ومواشيهم الخارجة عن الليمس[57] . كما نجد في كتابات تاريخ أغسطس فقرة غير محددة زمنيا تشير إلى جهود الأباطرة في توسيع الخريطة الزراعية للزيتون وحمايته عسكريا من شغب أصحابها الأصليين الذين أُنتزعت منهم لهذا الغرض[58].

وإذا كان بعض المؤرخين -على غرار Bénabou – ينفي وجود آثار ثورة في نوميديا عقب اصلاحات سبتيموس سيفيروس وسياسة الزيتنة، ويشير إلى أن اقامة تقارب بين تقدم الرومان والاضطرابات التي كانت في قلب الأوراس بين سنوات 197 و198م،حيث نجد في "مينا" (Mena) أثر اقامة للفرقة الأوغسطية الثالثة والتي تعكس "حالة طوارئ" سببته الاضطرابات التي اثارها سكان الأوراس نتيجة تضامن بين سكان الجبال والرحل، فإن "Bénabou" يجعلها محض فرضية، وأن تواجد هذه الفرقة بالأوراس راجع إلى مهمة حراسة ومراقبة بساتين الزيتون من انتجاع تلك القبائل الخارجة عن الليمس[59] ، فإننا لا يمكن أن ننفي وجود هذه الثورات بالأوراس، وهي رفض لسياسة الاقرار كما لسياسة الاستيطان والكنترة التي طبقتها روما في أراضيهم.

IV- الخلاصة :

نستنتج من كل ما سبق أن سياسة المسح الكنتوري في اقليم الأوراس كانت لها آثار سلبية على القبائل القاطنة بهذا الاقليم بمختلف أنماط معيشتها، مزارعون أو رحل، لأنهم فقدوا أراضيهم بعدما طردوا منها، وأُقيمت خطوط الليمس كحدود تفصلهم عن أراضيهم الأصلية. وإذا كان بعض الأعيان من المزارعين قد ترك الأباطرة لهم أراضيهم، فإنهم تعرضوا مقابلها إلى ضريبة مجحفة عليها، أما البقية فقد تحولوا إلى يد عاملة بروليتارية لدى المعمرين الرومان، وتحول الكثير منهم إلى أنصاف رحل رعاة ينتجعون على طول حدود الليمس الروماني. وأما الرحل فقد اضطر الكثير منهم إلى التيه في الصحراء أو النزوح للجبال وقتل الحيوانات الضارية وإفناء الغطاء النباتي قصد الحصول على مساحات زراعية أو مواطن انتجاع مواشيهم. وإذا كانت روما قد تقدمت حتى إلى الأراضي البور وعملت على استصلاحها ومحاولة اقرار تلك القبائل لدفع خطرها عن أراضي معمريها الزراعية وجذبها للرومنة، فإنه رغم ترومن بعض من القبائل وتعايشها مع الرومان مثل قبائل الموسولام، وتحول بعض البدو إلى يد عاملة وزياتين في الأراضي المستصلحة، فإن الكثير من أولئك الرحل قد ظلوا يقاومون هذه السياسة طيلة قرون الاحتلال.

- ملاحق :

الشكل (1) : تخطيط لأرض مكنترة

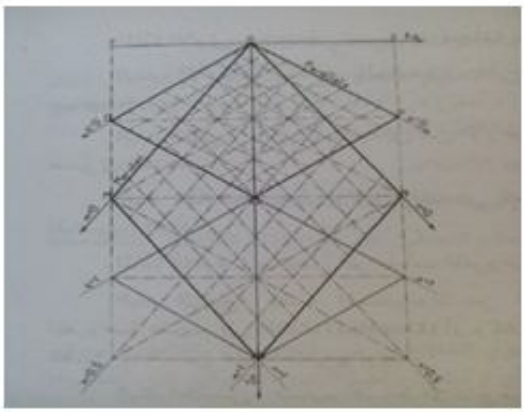

المصدر : محمد العربي عقون (2008)، ص 83

الشكل (2) : نص نقيشة Rebiba بقلعة الصنم ناحية مداوروش التي تحدد اقليم قبائل الموسولام، تعود لفترة حكم تراجان (105 م)

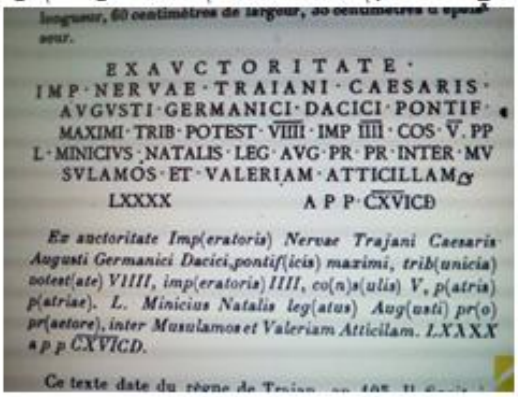

EX AVCTORITATE ·
IMP · NERVAE · TRAIANI · CAESARIS ·
AVGVSTI · GERMANICI · DACICI · PONTIF ·
MAXIMI · TRIB · POTEST · VIIII · IMP IIII · COS · V. PP
L · MINICIVS · NATALIS · LEG · AVG · PR · PR · INTER · MV
SVLAMOS · ET · VALERIAM · ATTICILLAM
LXXXX A P P · CXVICD

Ex auctoritate Imp(eratoris) Nervae Trajani Caesaris Augusti Germanici Dacici pontif(icis) maximi, trib(unicia) potest(ate) VIIII, imp(eratoris) IIII, co(n)s(ulis) V, p(atris) p(atriae). L. Minicius Natalis leg(atus) Aug(usti) pr(o) pr(aetore), inter Musulamos et Valeriam Atticillam. LXXXX a p p CXVICD.

Ce texte date du règne de Trajan

المصدر : Louis Carton (1923), p. 72

- الإحالات والمراجع :

1. محمد البشير شنيتي (1984)، **التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ص 59.

[2]. محمد العربي عقون (2008)، **الاقتصاد والمجتمع في الشمال الافريقي القديم**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 82.

[3] .R. Chevallier. (1961). **« La centuration et les problèmes de la colonisation romaine** », Etudes rurales, N°. 3, Paris, p. 56.

[4]. محمد البشير شنيتي (1984)، المرجع السابق، ص 56.

[5]. ستيفان غزال (2007)، **تاريخ شمال افريقيا القديم**، ترجمة محمد التازي سعود، ج7، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة تاريخ المغرب، ص 15.

[6]. محمد البشير شنيتي (1984)، المرجع السابق، ص 56.

[7]. ستيفان غزال (2007)، المرجع السابق، ص 15.

[8]. شارل أندري جوليان (1969)، **تاريخ افريقيا الشمالية**، تعريب محمد مزالي والبشير بوسلامة، ج1، تونس: الدار التونسية للنشر، ص 205.

[9]. محمد البشير شنيتي (1982)، **سياسة الرومنة في المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريطانيا (146 ق.م-40م)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 106.

[10]. أم الخير عقون (2007)، **" الموقع الاستراتيجي لمنطقة الحضنة في التاريخ القديم"**، أعمال الملتقى الدولي حول "مدينة قلعة بني حماد ألف سنة من التأسيس" 9-10-11 أفريل 2007، الجزائر: جامعة المسيلة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، ص 17.

[11] .Pline L'Ancien, **Histoire naturelle**, XVIII, VII, 3, édition d'Emil Littré, Paris, 1848-1850

[12]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص ص 51-53.

[13]. أم الخير عقون (2007)، المرجع السابق، ص 16.

[14]. محمد العربي عقون (2008)، المرجع السابق، ص ص 80، 81.

[15]. Christophe Hugoniot (2000), **Rome en Afrique de la chute de Carthage aux débuts de la conquête arabe**, éd. Champs université Flammarion, France, p. 96

[16]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص 53.

[17]. محمد البشير شنيتي (1982)، **سياسة الرومنة في المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريطانيا (146 ق.م-40م)**، ص ص 111، 112.

[18] .Christophe Hugoniot (2000), Op. Cit, p.96

[19]. محمد العربي عقون (2008)، المرجع السابق، ص 79.

[20]. ستيفان غزال (2007)، المرجع السابق، ص 14.

[21]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص 57.

[22]. ستيفان غزال (2007)، المرجع السابق، ص 16.

[23]. محمد البشير شنيتي (1984)،التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي، ص ص 57، 52.

[24] .Tacite, **Annales**, II, LII, traduction en français par J. L. Burnouf, libraire de L. Hachette et Cie, Paris, 1859.

[25]. Tacite, **Annales**, III, LXXIII

[26] .Marcel Bénabou (1976), **La résistance africaine à la romanisation**, éd. François Maspéro, Paris, p. 80

[27]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص 52.

[28]. Christophe Hugoniot (2000), Op. Cit, p. 97

[29]. "الكنطنة هي عزل قبيلة وحشدها داخل اقليم محدود بموجب تشريعات قانونية وبناء على اجراءات مساحية قانونية ، ويكون هذا بعد تجريد القبيلة من أراضيها الخصبة أو ترحيلها إلى أراضي جبلية أو شبه صحراوية". (أنظر: محمد العربي عقون (2008)، المرجع السابق، ص 279).

[30]. محمد الصغير غانم (2005)، **مقالات وآراء في تاريخ الجزائر القديم**، الجزائر: دار الهدى-عين مليلة، ص 212.

[31]. Christophe Hugoniot (2000), Op. Cit, p. 97

[32]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص 58.

[33]. ستيفان غزال (2007)، المرجع السابق، ص 17، 18.

[34] .Jean-Marie Lassère (1977), **Ubiqve popvlus, peuplement et mouvement de population dans l'Afrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des sévères (146 a.c-235 p. c**), éditions du centre national de la recherche scientifique, Paris, p. 354.

[35]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص ص 58، 59.

[36]. محمد البشير شنيتي (1982)، **سياسة الرومنة في المغرب من سقوط الدولة القرطاجية إلى سقوط موريطانيا (146 ق.م-40م)**، ص 113

[37] .Marcel Bénabou (1976), Op. Cit, p. 75

[38] .Maurice Euzennat (1990), **« La frontière romaine d'Afrique »**, Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles Lettres (C. R. A. I), p. 573

[39] .Jean-Marie Lassère (1977), Op. Cit, p. 355

[40]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص 54

[41] .Eugène Albertini (1955), **l'Afrique romaine**, Imprimerie officielle, Alger, p. 61

[42]. أم الخير العقون (2007)، المرجع السابق، ص 16.

[43]. محمد البشير شنيتي (1999)، **الجزائر في ظل الاحتلال الروماني**، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص ص 284، 295.

[44]. Jean-Marie Lassère (1977), Op. Cit, p. 24

[45]. Louis Carton (1923), **« une inscription relative au territoire des Musulamii »,** Comptes rendus des séances de l'Académie des Inscriptions et Belles Lettres (C. R. A. I), p p. 71. 72.

[46]. Stéphane Gsell (1997), **Atlas archéologique de l'Algérie,** T. I, feuille 18, N°. 519, 2ème édition, Alger, p. 37.

[47]. Louis Carton (1923), Op. Cit, p. 73

[48] .Stéphane Gsell (1914), **Khamissa. Madaourouche. Announa**,1er fascicule, 1ier partie (Khamissa), Adolphe Jourdan Imprimeur- libraire- éditeur, Alger, p. p. 13, 15**.**

[49]. محمد البشير شنيتي (1984)،**التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع الميلادي**، ص 54.

[50]. Marcel Bénabou (1976), Op. Cit, p. 176

[51]. Maurice Euzennat (1990), Op. Cit, p. 573

[52] .A-P. Février (1996), **« Aux origines de l'occupation romaine dans les hautes plaines de Sétif »**, les cahier de Tunisie, publication de l'école française de Rome, France, p. 64

[53]. Maurice Euzennat (1990), Op. Cit, p. 573

[54]. R. Chevallier. (1961). p. 73

[55]. Jean-Marie Lassère (1977), Op. Cit, p. p. 250, 357
[56] .Stéphane Gsell (1997), **Atlas archéologique de l'Algérie**, p.37
[57] .Jean-Marie Lassère (1977), Op. Cit, p. p. 360-361
[58]. محمد البشير شنيتي (1999)، **الجزائر في ظل الاحتلال الروماني**، ج1، ص 273.
[59] .Marcel Bénabou (1976), Op. Cit, p. 178

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب:APA

حفيظة لعياضي ، (2023) ، **سياسة الكنترة الرومانية وأثرها على المنظومة القبلية في اقليم الأوراس** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15(01)/2023، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 211- 224).